

كلمة السيد وزير الزراعة:

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالأغذية (ICN2)

روما ١٩ - ٢١ تشرين الثاني

السيد الرئيس ...

السيد المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ...

السيدات والسادة اعضاء الوفود ...

يسعدني المنول أمام المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية ممثلاً للحكومة العراقية وأملاً في ان يتمخض المؤتمر عن نتائج تتناسب مع حجم التحديات الراهنة في ميدان التغذية، خاصة في ضوء المعرفة التراكمية للمجتمع الدولي بهذا الحقل، منذ انعقاد المؤتمر الأول في عام ١٩٩٢ ومؤتمرات القمة المتعاقبة، وآخرها مؤتمر القمة حول الأمن الغذائي والذي عقد في روما في عام ٢٠٠٩ وكذلك اعادة تفعيل لجنة الامن الغذائي العالمي الـ (CFS) التي تركز في جانب مهم من نشاطها على التغذية، باعتبارها ركناً أساسياً للأمن الغذائي .

ان الإحصائيات المنشورة في أدبيات منظمة الأغذية والزراعة (فاو) ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الامن الغذائي العالمي والوكالات الدولية الأخرى، تشير بوضوح الى ان سوء التغذية يمثل مشكلة دولية معقدة يعاني منها نصف سكان العالم بدرجات متفاوتة، لكن أكثرها خطورة هي حالات نقص التغذية في البلدان النامية، مما يضاعف حجم التحدي امام الحكومات الوطنية التي تجابه حكوماتها تحديات كبيرة في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والمنهمكة في مكافحة الفقر وسبل التغلب على أسباب تعثر التنمية ومحاولة تعزيز القطاعات التعليمية والصحية وغيرها.

ان بلدي العراق يواجه هو الآخر تحديات متعددة، بعضها يمثل خطرا وجوديا مباشرا على الدولة والمجتمع، وهو الإرهاب ، وهناك مخاطر أخرى طويلة الأمد يرتبط بعضها بالارهاب ويرتبط البعض الآخر بتعثر التنمية، ومنها تفاقم ظاهرة التصحر وقلة إنتاجية الأرض، والتنافس غير المسبوق على الموارد المائية، والهجرة من الأرياف الى حواشي المدن بالاضافة الى سلسلة الحروب المتتالية منذ ثمانينيات القرن الماضي، وما خلفته من مظاهر اجتماعية غريبة نتيجة لانتشار الفقر، وتخريب البنى التحتية، والتي تمخضت عن تسجيل نسب عالية من حالات انعدام الامن الغذائي والفقر وهشاشة النظام الغذائي وما يرافق ذلك من سوء التغذية.

فسوء التغذية، الذي ينعكس إحصائيا بنسب وفيات الأطفال والنقرم والهزال الجسدي وغير ذلك من مؤشرات، تشكل خطرا على مستقبل المجتمع، وقد اعتبرت الحكومة العراقية ان انجع وسيلة لمكافحة سوء التغذية هو في مكافحة الفقر، حيث أطلقت الحكومة الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق والتي هدفت الى تخفيض نسبة الفقر من ٢٤% عام ٢٠١١ الى ١٦% بحلول عام ٢٠١٥ وقد نجحت بشكل تدريجي في تخفيضها، وأثبتت قدرة العراق على الخروج من أزمة الفقر.

كما أطلقت وزارة الصحة العراقية في عام ٢٠١٢ الإستراتيجية الوطنية للتغذية، وهي خطة عشرية تمتد حتى عام ٢٠٢١ وبالتعاون مع عدة منظمات دولية كال يونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) وغيرها، وبأشرت فعليا بتنفيذها بنجاحات ملموسة، تمثلت بتحسن مستوى المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية وظروف السكن وغيرها.

وبالنسبة لوزارة الزراعة العراقية فهي تعمل على خلق شروط نجاح التنمية الريفية وزيادة إنتاجية الأرض، وتقديم الدعم لصغار المزارعين، وتفعيل آليات سوق الغذاء وإخراجه من السيطرة الشاملة للدولة التي ميزت سياسة النظام السابق في فترة ما قبل

عام ٢٠٠٣، وليس خافيا ان العراق كان قد وضع الخطوات الصحيحة للقضاء على الفقر، حيث تحقق تقدم ملموس على هذا الطريق قبل بدء الهجوم الإرهابي الأخير في حزيران الماضي على مدينة الموصل العريقة وباقي المحافظات الأخرى من قبل ما يسمى بداعش، والذي اسفر عن دفع أكثر من مليوني مواطن عراقي الى ما دون خط الفقر، وتعريضهم للجوع وسوء التغذية نتيجة لإجبارهم على النزوح خارج اماكن سكنهم ونشاطهم الاقتصادي والاستيلاء على ممتلكاتهم واستباحة حرمانهم ومقتساتهم، وتحويلهم من منتجين فعليين الى لاجئين بحاجة مساعدات إنسانية تبقهم على قيد الحياة في ظروف قاسية.

سيدي الرئيس ...

إننا في وزارة الزراعة ندرك ان القضاء على الفقر وسوء التغذية لا يتحقق بقرار سياسي بل بالعمل الجاد والتكاملي مع الوزارات الأخرى على المستوى الوطني وبالتنسيق مع الشركاء الآخرين من الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة. كذلك نعتقد ان مشكلة التغذية هي ظاهرة عالمية، وتتطلب عملا إقليميا ودوليا منساقا، ولهذا فنحن نؤيد ماجاء في بيان روما حول التغذية والذي جاء نتيجة نقاشات مستفيضة للدول الأعضاء، ونشيد بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (فاو) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) في هذا الميدان، ونثني على نجاح هذا المؤتمر المشترك، ومن جانبنا سنعمل على تحسين التغذية للمواطنين العراقيين في ضوء البرنامج الحكومي وبما ينسجم مع مضمون بيان روما للتغذية.

واخيرا سيدي الرئيس اكرر شكري وامتناني راجيا لهذا المؤتمر النجاح في تحقيق اهدافه، والسلام عليكم.